مدير بيئة ذي قار المهندس راجي نعيمة لـ (المدى)

ورثنا تركة ثقيلة من المشاكل البيئية ومعالجتها تتطلب تضافر المواطنين

الناصرية / حسين العامل

لم يهدأ له بال قبل ان يتيقن من طمر المخلفات الحربية الملوثة بالاشعاع ولم يسمح لقلبه ان يهنأ قبل ان يتأكد من عمل منظومات ضخ الكلورين في مجمعات ومشاريع الماء ، ففي مواسم الاوبئة كما يقول مدير بيئة ذي قار المهندس راجي نعيمة في حديث لـ (المدى) لابد من التحشيد للوقاية.

فمعالجة الآثار البيئية التي خلفتها اكثر من ثلاثين عاما من الحروب واعمال العنف وتدمير البنية التحتية وتجفيف الاهوار وتهجير السكان تتطلب حسبما يقول حزمة من الجهود ومن مجمل الدوائر والمؤسسات الخدمية والصحية والبيئية والتربوية والاعلامية.

ويشير مدير بيئة ذي قار وهو يستعرض ماقامت به دائرته من نشاطات لتحسين الواقع البيئي في المحافظة الى ان محافظة ذي قار وبرغم انها تحتل مرتبة متخلفة قياسا بدول الجوار إلا انها تحتل مرتبة متقدمة في لائحة التصنيف البيئي بين المحافظات حيث تعد الاولى ان لم تكن الوحيدة التي تمكنت من نقل المخلفات الحربية الملوثة بالاشعاع وعملت على طمرها بالتعاون مع وزارة العلوم والتكنولوجيا ومركز الوقاية من الاشعاع في منطقة صحراوية نائية تبعد اكثر من ٥٠ كم عن مركز محافظة ذي قار ويشير نعيمة وهو يشيد بتعاون دوائر الصحة والماء الى ان لدى دائرته شبكة واسعة من العلاقات مع السكان المحليين تتيح لها ان تتابع نوعية مياه الشرب وترصد حالات التلوث في ابعد القرى النائية حيث استطاعت ومن خلال الدعم الذي تقدمه الجهات المعنية والرسمية في المحافظة من خفض نسب التلوث في مصادر وشبكات مياه الشرب من ٦٧٪ الى ٢٥٪ ، منوهاً الى ان اسباب التلوث التي لم تتم معالجتها بعد تعود لتقادم شبكات المياه والتكسرات والتجاوزات التي تتعرض لها الانابيب والخطوط الناقلة في مناطق المنصورية واريدو والكراج القديم والثورة وسومر ومنطقتي التضحية والامن الداخلي لافتا الى ان ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وطفح المجاري تسببت في كثير من الاحيان بارتفاع معدلات التلوث حيث تتسرب المياه الملوثة ومياه الصرف الصحي إلى شبكات مياه الشرب التي تعاني من التكسرات والثقب العشوائي.

ويعود تاريخ انشاء بعض شبكات الماء في محافظة ذي قار الى خمسينيات القرن الماضي ومعظمها مدفونة تحت الارض باعماق قد تتجاوز المترين ما يعرضها ذلك للتلف ويحول دون معالجة التكسرات التي تتعرض لها ، في حين تعاني الشبكات الحديثة ومعظمها مصنوعة من اللدائن البلاستيكية من كثرة التجاوزات والثقب العشوائي الذي يلجأ له عدد غير قليل من المواطنين اثناء عملية بحثهم عن الماء في مواسم الشحة وقد تسببت التجاوزات على الشبكات الجديدة المدفونة باعماق قريبة من سطح الارض حسبما يقول مدير بيئة ذي قار بانتشار المستنقعات في كثير من الاحياء الشعبية حيث مازالت المسطحات المائية الآسنة تحاصر الكثير من المدارس التي تتوسط الاحياء المذكورة ما حدا ذلك بمديرية بيئة ذي قار لاعداد برنامج بيئي واسع النطاق لمتابعة وتقييم الواقع البيئي في المدارس ومحيطها حيث من المتوقع ان يشمل البرنامج المذكور حسبما يؤكد نعيمة اكثر من الف مدرسة تتوزع على عموم مناطق المحافظة اذ يركزالبرنامج على رصد مدى مطابقة الابنية المدرسية والمناطق المحيطة بها للشروط البيئية ومفاتحة الدوائر المعنية بنتائج التقيم البيئي والمعالجات المطلوبة لتحسين ذلك الواقع حيث غالبا ما تؤكد المعالجات المقترحة على ردم المستنقعات وتأهيل المجموعات الصحية في المدارس ورفع النفايات عن المناطق المحيطة بها.

وتبقى مشكلة نقص الخدمات وعجز المؤسسات البلدية بامكاناتها المحدودة عن تأمين النظافة المطلوبة في الاحياء الشعبية مشكلة كبيرة مازالت تؤرق كبار المسؤولين في المحافظة فضلا عن المسؤولين عن حماية البيئة حيث يقول المهندس راجي نعيمة الذي تولى مسؤولية ادارة مديرية بيئة ذي قار قبل عامين: لقد شخصنا الخلل في عملية رفع النفايات حيث تترك بعض المناطق الشعبية التي كانت تدارعملية تنظيفها في السابق من قبل متعهدين الى اكثر من اسبوع من دون تنظيف ما يؤدي ذلك الى تراكم النفايات وانبعاث روائح كريهة نتيجة تعرض تلك النفايات للتحلل والتعفن وقد فاتحنا الجهات المعنية بذلك وقد تم سحب العمل من المتعهدين وتولت دوائر البلدية مهمة التنظيف حيث قامت بتقسيم مركز المحافظة الى ثمانية اقسام بلدية يشرف كل قسم بلدي منها على رقعة جغرافية محددة وقد لاحظنا من خلال متابعة ملاكات مديريتنا الميدانية ان هناك تحسناً في الاداء لكنه لايرقى لمستوى الطموح وخاصة في المناطق الشعبية البعيدة عن انظار المسؤولين ومناطق الطمر الصحي التي وصفها بالمخالفة للشروط والمتطلبات البيئية مؤكدا ان طموح مديرية البيئة لايقف عند رفع النفايات وانما يرقى لرؤية الساحات العامة مساحات خضر تسر الناظرين.

وعن التلوث الجوي في مدينة الناصرية التي تتعرض سنويا وعلى مدى ثلاثة اشهر الى عواصف ترابية تحمل في طياتها الكثير من ذرات الرمال وغبارالمناطق الصحراوية في غرب المدينة قال:

لمعالجة حالات التصحر والحد من زحف الكثبان الرملية على المدن قامت مديرية البيئة وبالتعاون والتنسيق بين مديريتي الزراعة والموارد المائية باعداد مخططات لمشروع حزام اخضربطول ٢٧٠ كم يمتد من ناحية الفجر في شمال الناصرية حتى قضاء سوق الشيوخ في الجنوب وقد استكملنا جميع مفردات المشروع وتم تحديد كلف انجازه وهو حاليا امام مجلس المحافظة لبحث آلية تمويلة مشيرا الى ان المشروع يتضمن زراعة شتلات الزيتون والكالبتوس واشجار اخرى دائمة الخضرة عند حافة المناطق الصحراوية المحاذية لمدن وقرى مدينة الناصرية لافتا الى ماقامت به مديرية البيئة من اجراءات اخرى تصب في مجال مكافحة التلوث الجوي حيث الزمت اصحاب معامل الطابوق باستخدام منظومات الحرق الآلي التي من شأنها تحسين نوعية الغازات المنبعثة من عملية الحرق وتقليص نسب ثاني اوكسيد الكاربون في الهواء الجوي مؤكدا تشغيل٩٠٪ من معامل الطابوق في المحافظة بالمنظومات المذكورة واشار نعيمة الى ان المديرية استخدمت جميع صلاحياتها القانونية المتمثلة بفرض الغرامات وقطع الحصص الوقودية عن اصحاب معامل الطابوق من اجل الحد من تلوث الهواء بالغازات الضارة. وغالبا ماتصطدم مساعي المؤسسات البيئية الهادفة الى تحسين الواقع البيئي في ذي قار والمحافظات الاخرى وهي مساعٍ بمجملها رقابية واشرافية تنحصر بتاشير وتشخيص الخلل بقلة اكتراث الحكومتين المركزية والمحلية بتحسين الواقع البيئي حيث يحتل هذا الواقع نتيجة الاهتمام المتزايد بالأمن والخدمات مرتبة متأخرة حيث لا تتجاوز تخصيصات وزارة البيئة من الموازنة العامة حتى الواحد بالالف في حين لم تخصص محافظة ذي قار للمشاريع البيئية أي مبلغ يذكر.

من الداخل

صلاحيات توزيع القبور

هادي جلو مرعي

ابتلي محافظ مدينة النجف (على عمره)، وادلى بتصريح قد يكون قد أخرج عن سياقه الصحيح حين نُقل عنه انه امر بتخصيص مقبرة لطمر الصحفيين الذين يقتلون لأسباب مختلفة، لكن الزميل مدير مكتبه الاعلامي، قال: مبرراً ان المحافظ كان قصد بقطعة الأرض الشهيد شهاب التميمي ولم يقصد عامة الصحفيين، خاصة وان اسر الضحايا لا تدفن ابناءها الا في المقابر المرتبطة بها عقائدياً، اذ البعض يدفن في كربلاء، والبعض في النجف، ومنها من يدفن في محمد السكران او الكرخ وحتى ابو غريب، لكن ثائرة الصحفيين ثارت وعواطفهم هاجت وماجت، وكتب منهم من كتب منتقداً، واخر خرج في تظاهرات يندد ويستنكر، ويطالب باراضٍ سكنية بدل المقابر.

آخر تصريح للمتحدث باسم المحافظ الذي شعر بالإحراج وحاول دفع التهمة عنه، وقال: ان صلاحيات توزيع الاراضي تعود لجهات ذات علاقة، وليست من اختصاصه. كما ان المساحة التي اعلن عن تخصيصها تبلغ عشرين متراً، ما يعني انها لاتتسع لأكثر من اربعة صحفيين، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار حجم العداوة بين زملاءالمهنة ندرك ان من الصعوبة بمكان ايجاد اربعة صحفيين غير متخاصمين يدفنون معاً.

يقول بعض العارفين من ذوي الاختصاص والقدرة على امتصاص النقمات: ان وزارة البلديات هي المسؤولة حصراً عن توزيع (الكيعان) كما تسمى في اصطلاح المغضوب عليهم من الصحفيين، وآخرون يرون في امانة بغداد المسؤول الاول عن توزيع هذه (الكيعان).

> وبين هؤلاء وهؤلاء ضاعت (لحانا) وكنا ننتظر ان نحصل على مئة متر على الاقل من اية جهة كانت، المهم ان نبني بيوتاً تأوينا. والى الآن لم يتحقق من ذلك شيء.

وبين هؤلاء وهؤلاء ضاعت (لحانا) وكنا ننتظر ان نحصل على مئة متر على الاقل من اية جهة كانت، المهم ان نبني بيوتاً تأوينا. والى الآن لم يتحقق من ذلك شيء.

المرحوم ابو ربيع طرق ابواباً عديدة ولم يجد من يصغي لنداءاته، وتوفي وكانت آخر كلماته هي التي تطرق في الاذهان: عليكم بأراضي الصحفيين.

الان الامور تسير باتجاه اجراء انتخابات نقابية، وهناك نقيب منتخب سيتولى ادارة الامور بمعية مجلس يضم عدداً من الاعضاء المنتخبين، وعليهم تقع مسؤولية البحث عن مكامن الخلل في الاداء، والتردي في الواقع الصحفي.

والى ان يأتي ذلك اليوم، علينا بالمزيد من التضامن في وجه المصاعب التي تواجهنا، وتتطلب منا عدم التفريط بمكتسبات تحققت في المرحلة السابقة.

التجارة تتعاقد مع المجارش الأهلية لتصنيع الشلب

بغداد / المدى

اعلنت الشركة العامة لتجارة الحبوب..ان الوزارة تعاقدت مع ثلاثمئة وثلاث مجارش اهلية لتصنيع كميات الشلب المسوقة ضمن خطة التسويق للعام الحالي.

وقال مصدر في الشركة: تعد الكميات بلغت ثلاثمئة وخمسة وعشرين الفا ومئة وواحد وعشرين طناً وتم تجهيز تلك المجارش بكمية مئة وتسعة عشر الفا وثلاثمئة وسبعة عشر طنا من الشلب فيما جهزت مجرشة الحلة الحكومية بالف طن والمتبقي من الشلب تم خزنه في مخازن الشركة وبلغ مئة وواحداً وثمانين الف وثمنمئة واربعة اطنان سيتم تصنيعها في وجبات لاحقة في المجارش الاهلية والمجارش الحكومية.

من جانب اخر تم توزيع حمولة الباخرة ((jaipur المحلمة (رز تايلندي) والبالغة حمولتها (١٣٢٣٤) طنا وذلك لسد متطلبات البطاقة التموينية من هذه المادة.

مرور النجف تغرم الفي سائق وتحتجز العجلات المخالفة

النجف/ عامر العكايشي

غرمت مديرية مرور النجف اكثر من الفي سائق عجلة واحتجزت قرابة الاربعمئة عجلة اخرى لمخالفتهم الانظمة والتعليمات المرورية وعدم حملهم المستمسكات الرسمية في حملة كبيرة شنتها مفارز المرور ودورياتها .

وقال قاسم الفتلاوي مدير اعلام مرور النجف لـ (المدى) : رصدت مديرية مرور النجف اكثر من (٢٣٣٩) مخالفة وتم حجز (٣٩٤) عجلة لمخالفتها الانظمة وتعليمات المرور بقرار (٨٦) لسنة ٢٠٠٤ مخالفة كالسير عكس الاتجاه ومخالفات قواعد السير والمرور وعدم حمل المستمسكات.

من جهة اخرى تم تسجيل (٢١) عجلة و (١٠٢) دراجة وتثبيت لوحاتها حيث اصبح العدد الكلي المسجل من المركبات (٤٥٩٦٧) لوحة فحص مؤقت ومن الدراجات (٤٨٥٤١) دراجة فحص مؤقت .

واشار الفتلاوي الى ان ايرادات مديرية مرور النجف خلال شهر شباط بلغت (١٥٠,٩٢٧,٠٠٠) دينار .وفي سياق ذي صلة عقدت مديرية مرور النجف ندوات تثقيفية لجميع المنتسبين للارتقاء بعملهم والابتعاد عن كل ما يثير الحالة النفسية للمواطن وابداء التعاون مع الجهات ذات العلاقة في حفظ الامن والنظام وتقديم الخدمات.

العدل تخصص (١١٧) درجة وظيفية لدوائر التنفيذ

بغداد / اسراء العزي

قرر وزير العدل وكالة د. صفاء الدين الصافي تخصيص (١١٧) درجة وظيفية لمديرات دائرة التنفيذ في المحافظات لسد الشاغر فيها.

جاء ذلك خلال لقاء وزير العدل مع مدير عام دائرة التنفيذ، كما اوعز بتنظيم ملتقى للمنفذين العدول خلال النصف الاول من العام الحالي لطرح معوقات عملهم وسبل اختزال الحلقات الزائدة في المعاملة التنفيذية للتخفيف عن كاهل المواطنين وتقريب وتسهيل الاجراءات واكد على ضرورة العمل بتنفيذ الاحكام ليتمكن المواطن من الحصول على حقه من دون تأخير.

مجلس بابل يناقش مشروعاً لإسكان الشهداء..والواقع الصحي

بابل/ اقبال محمد

قرر مجلس محافظة بابل في جلسته الاخيرة تشكيل لجنة شراء قطعة ارض بمساحة تتجاوز ١٠٠ دونم تخصص لإسكان الشهداء والسجناء السياسيين .

وقال مصدر في مجلس المحافظة: ان المجلس قرر تشكيل لجنة من المجلس والمحافظة والبلديات والتسجيل العقاري وعقارات الدولة فضلا عن مؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين للبدء باجراءات شراء قطعة ارض بمساحة تتجاوز ١٠٠ دونم لإسكان السجناء السياسيين والشهداء من ابناء المحافظة مؤكدا ان المجلس استمع إلى اعتراضات مؤسسة الشهداء بخصوص قطع الاراضي التي وزعت لهاتين الشريحتين في مناطق نائية عن مركز مدينة الحلة لأنها تخلو من الخدمات الأساسية.

وكان رئيس مؤسسة السجناء السياسيين قدم شرحا مفصلا عن تخصيص قطع اراض سكنية للسجناء وذوي الشهداء بعيدة عن مركز المدينة وتخلو من خدمات الماء والكهرباء والمجاري ولم يتم افرازها الى الان .

الى ذلك قرر المجلس تمديد مهلة تسجيل الاراضي المخصصة الى ذوي الشهداء والسجناء السياسيين ضمن الوجبة الاولى والتي انتهت في الرابع من شهر اذار ولمدة ثلاثة اشهر.

واتخذ مجلس المحافظة في نفس الجلسة قرارا بتمليك قطعة الارض المخصصة لبناء مستشفى الى وزارة الصحة وبسعر ٢٥٠٠ دينار للمتر الواحد بدلا من السعر السابق البالغ ٣٠ الف دينار للمتر الواحد.

وبين المصدر ان وزير الصحة امهل مجلس المحافظة مدة ٣٠ يوما للبت بموضوع القطعة المذكورة ليتسنى للوزارة المباشرة باعمال تنفيذ المستشفى الذي سيكون الأكبر في المحافظة بسعة ٤٠٠ سرير.

وناقش المجلس لقاء رئيس المجلس المهندس محمد المسعودي والوفد المرافق له بوزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي والذي طرح فيه عدد من القضايا الخاصة بدائرة صحة بابل منها تشكيل لجنة لغرض شراء ما تحتاجه المحافظة من ادوية ومستلزمات طبية وتهيئة الملاكات الخاصة بالمستشفيات الاربعة الجاري العمل فيها حاليا وتهيئة المستلزمات والاجهزة الطبية لها فضلا عن تهيئة احتياجات المراكز الطبية التخصصية وترميم مستشفى مرجان التخصصي وانشاء مستشفى مجاور لها وانشاء مخازن مبردة لحفظ الادوية.

البطاقة التموينية المفقودة !!

اطلالة

محمد والي

بسبب موجة التهجير التي شهدتها بعض مناطق بغداد التي ارغمت الكثير من العوائل على التنقل من منطقة الى اخرى بين حين واخر فقد ادى ذلك الى ظهور مشكلة (البطاقة المفقودة) بسبب فقدان الكثير من المستمكات الثبوتية جراء هذا التنقل المستمر وقد ادى ظهور هذه المشكلة الى حرمان الكثير من العوائل من مستحقاتها من النفط والغاز السائل بسبب الاجراءات الروتينية المعقدة التي تواجه البعض وظلت هذه العوائل خارج اطار الشمول بهذه المستحقات في المناطق التي ارتحلوا اليها، اضف الى ذلك ان هذه العوائل حرمت من استحقاقاتها من المواد الغذائية لتعذر وصولها الى المناطق التي هجرت منها قسرا ومن خلال تجوالنا لعدد من المجالس المحلية في قاطع الفرات ارتأى الكثير من اعضاء ورؤساء المجالس توسيع صلاحيات المجالس المحلية وبالتنسيق مع وزارة التجارة لتجاوز هذه المشكلة وفق الضوابط المعمول بها وتخفيف المعاناة عن كاهل هذه الأسر سيما وان الاوضاع الامنية اخذت بالاتجاه نحو الاستقرار وشرع الكثير من هذه العوائل العودة الى مناطقها الأصلية في ظل تحسن الوضع الأمني كما اقترح عدد من المواطنين ان يكون توزيع الغاز والنفط من محطات تعبئة الوقود مباشرة وبموجب كوبونات غير قابلة للتزوير وتتضمن حقولا لتاريخ التجهيز والكمية ومصادق عليها من المجلس المحلي في المنطقة ومن الجهة التي تقوم بالتوزيع وبذلك تتحقق العدالة والمساواة على صعيد تجهيز هذه المستحقات وخصوصا مادة النفط الابيض بسبب نقص الخدمات الكهربائية وتعرض محطات الصيانة وقابلوات التغذية الكهربائية للاستهداف والتخريب من قبل الزمر الإرهابية التي تسعى الى تعطيل الحياة في عراقنا الناهض.